30 كانون أول 2013

في عام 2013 تواصلت الإنتهاكات

واقع الأسرى الفلسطينيين

في سجون الإحتلال

2014 هل يشهد توقف هذه الإنتهاكات؟

Arab Organisation for Human Rights in UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

مقدمة :

يعيش الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال ظروفا قاسية في ظل الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب بحقهم بشكل منهجي من قبل قوات الاحتلال، وفي ظل صمت المجتمع الدولي على استمرار معاناتهم،وحدهم و بإرادتهم يواجهون صلف السجان على أمل تحررهم.

صمم الاحتلال منذ أيامه الأولى سياسة الإعتقال بهدف تدمير الأسير الفلسطيني بغض النظر عن جنسه أو عمره فالإعتقال يعتبر أحد الأعمدة الرئيسية في مشروع الإحلال الصهيوني،هذه السياسة هدفها النهائي ضمن إجراءات اخرى تحويل الأسير الفلسطيني الى حطام ولعل أبرز المقولات التي تجسد الهدف النهائي لسياسة الإعتقال هو ما صرح به موشيه ديان "سوف تخرج السجون معاقين وعجزة يشكلون عبئا على المجتمع الفلسطيني".هذه السياسة فشلت أمام صبر وكفاح الأسرى حيث برعوا في اجتراح الوسائل التي تبقي على سلامة صحتهم البدنية والنفسية. هذه السياسة تكشف المعاملة الوحشية التي يتلقاها الأسرى منذ لحظة اعتقالهم على أيدي قوات الإحتلال،وكذلك تبين مواقف إسرائيل من

القواعد الدولية المنظمة لحقوق الأسرى فالموقف الرسمي لدولة الاحتلال تجاه اتفاقيات جنيف أنها لا تنطبق على الأراضي المحتلة .

يعتبر القائد العسكري هو السلطة التشريعية في الأرض المحتلة مدعوما بقرارات رئاسة الوزراء والكنيست والسلطة القضائية،يصدر الأوامر العسكرية ويعدلها، يجري التعديلات اللازمة ويصدر أوامر جديدة كلما اقتضت الحاجة لخدمة مصلحة دولة الاحتلال وليس مصلحة السكان الواقعين تحت الاحتلال، وفي الحالات والظروف السياسية التي تتسم بتصعيد ومواجهة، فمثلا خلال الانتفاضة الاولى تم إصدار وتعديل العديد من الأوامر التي لها علاقة بالاعتقالات كتعديل صلاحية القائد العسكري بالإعتقال الاداري التي خولت لكل ضابط منطقة إصدار أمر اعتقال لمدة عام وليس فقط 6 شهور. وخلال الاجتياح للمدن الفلسطينية في العام 2002 تم تعديل الأمر العسكري 378 فيما يتعلق بمدة الاعتقال قبل عرض المعتقل على سلطة قضائية ومددت الفترة من 8 أيام لتصبح 18 يوما، بسبب العدد الهائل من المعتقلين الذين اعتقلوا خلال فترة قصيرة وتسهيل مهمة النيابة العسكرية بعرضهم على القضاء العسكري.

في هذا التقرير نسلط الضوء على واقع الأسري في عام 2013 نبرز فيه أهم محطات معاناتهم والمصير الذي يواجهونه وعلى وجه الخصوص الأسرى المرضي منهم. ويصدر هذا التقرير مع الإفراج عن الدفعة الثالثة من الأسرى من خلال تفاهمات بين السلطة الفلسطينية وحكومة الإحتلال في إطار المفاوضات الدائره بين الجانبين حيث هناك الكثير من اللغط حول المقابل الذي دفعه الفلسطينيون سيما أنه مع كل دفعة أعلنت إسرائيل توسيع الاستيطان ببناء 1400 وحده استيطانية .

إحصائيات :

منذ عام 1967م قامت سلطات الاحتلال وبشكل منهجي بشن حملات اعتقال في صفوف الفلسطينيين حتى وصل عدد المواطنيين الذين دخلوا السجون الإسرائيلية منذ عام 1967 م وحتى هذا اليوم ما يقارب المليون فلسطيني منهم عشرة آلاف امرأة وآلاف الأطفال أي ما يقارب 27% من إجمالي عدد سكان الأراضي المحتلة، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م زادت وتيرة الاعتقالات التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد المواطنيين الفلسطينيين حيث تم اعتقال الالآف من المواطنين على الحواجز أو من خلال مداهمة البيوت منهم حوالي 800 إمرأة و ما يقارب ألـ 3000 طفل،ولايزال يقبع داخل سجون الإحتلال حتى هذه اللحظة ما يقارب ألـ 5000 أسير منهم 16 إمرأة و180 طفل دون سن الثامنة و537 أسيرا محكوما بالسجن المؤبد والعدد معرض للزيادة في كل يوم حيث تقوم سلطات الإحتلال باعتقالات يومية في الأراضي المحتلة.

خلال عام 2013 شنت قوات الإحتلال حملات اعتقال عشوائية كبيرة في كل مدن الضفة الغربية وصلت إلى 4116 حالة اعتقال بمعدل 343 حالة اعتقال شهريا، منهم 77 أسيرا من قطاع غزة، يهدف الاحتلال من خلال هذه الاعتقالات المستمرة والاقتحامات للمدن، أن يوصل رسالة مفادها أن لا حصانة لأحد ولا اعتبار للمواثيق والإتفاقيات الدولية.

واقع الأسرى:

لم يكن عام 2013 بالعام العادي في حياة الأسرى والحركة الفلسطينية الأسيرة، وإن كان من سمة عامة نستطيع من خلالها أن نصف واقع الأسرى فيه فيمكن القول أنه عام ارتفاع وتيرة الأسرى المرضى واقتحامات السجون ووفاة أربعة أسرى نتيجة التعذيب أو الإهمال الطبي.

شهد هذا العام أكثر من 186 اقتحاماً لغرف الأسرى وأقسام السجون،نكل خلالها جنود الإحتلال بالأسرى في كثير من مواقع الأسر، وخلال هذه الاقتحامات تمت مصادرة حاجيات الأسرى وفرض غرامات مالية كبيرة هذا إضافة إلى عزل عدد من الأسرى.

وشهد عام 2013، أكبر حركة تنقلات في صفوف قيادات الحركة الأسيرة، وذلك بهدف إرباك الأسرى وخلق حالة من اللاإستقرار داخل السجون، وكذلك عدم تمكين الأسرى من تنظيم خطوات احتجاجية أو إضرابات عن الطعام.

وفاة أربعة معتقلين:

شكلت وفاة الأسير المحرر أشرف لطفي أبو ذريع من مدينة الخليل في الضفة الغربية، مع بداية عام 2013م وبالتحديد في شهر شباط، وبعد فترة قصيرة من الإفراج عنه من سجون الاحتلال، نكسة كبيرة للأسرى المرضى في مشفى (سجن الرملة)، والذي أمضى فيه أشرف 10 سنوات كاملة، نتيجة اصابته بمرض (ضمور العضلات).

وبعد مضي شهر واحد على وفاة الأسير أبو ذريع، فوجئ الشارع الفلسطيني بوفاة أسير آخر في سجون الاحتلال، وهو الأسير عرفات جرادات 30 عاماً، والذي قضى نتيجة التعذيب على أيدي جنود الإحتلال خلال التحقيق معه، الأمر الذي ثبت بشكل قاطع من خلال تشريح الجثمان وتقرير الطب الشرعي الفلسطيني ، وكانت وفاة الأسير جرادات بعد خمسة أيام فقط من اعتقاله، لتشتعل هبة فلسطينية جماهيرية تندد بوفاة جرادات واعتداءات الاحتلال في السجون الاسرائيلية.

وبعد وفاة الأسير عرفات جرادات، توقع الجميع أن تشكل طريقة اغتياله بداية منعطف هام في تعاطي القيادة الفلسطينية مع ملف المعتقلين في ظل حصولها على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، والذي من خلاله ستمتلك بعض الوسائل التي تمكن من محاسبة الاحتلال على جرائمه بحق الأسرى،لكن لم يحدث أي شيء وذهبت تهديدات السلطة بالتوجه للمؤسسات الأممية أدراج الرياح، وبقيت مجرد صرخات دون وجود أي تحرك جاد وحقيقي لمحاسبة المجرم.

ولم يمضي سوى وقت قصير على وفاة أسيرين حتى بدأت المناشدات والمطالبات تخرج بضرورة العمل الجاد من أجل تأمين الإفراج عن الأسير المريض ميسرة أبو حمدية (65) عاماً، والذي كان يعاني أثناء اعتقاله من آلام في الحنجرة تطورت فيما بعد وسط الإهمال الطبي المتعمد من قبل إدارة السجون الاسرائيلية لتصل إلى إصابته بمرض السرطان الذي أدى إلى وفاته بتاريخ 2013/4/2 وتم نقله لعائلته وسط شعور لدى عائلات الأسرى أن كل أسير سوف يخرج بذات الطريقة التي خرج بها أبو حمدية.

وفي نهاية أكتوبر من العام 2013، توفي الأسير حسن الترابي (24) عاماً، وكان الترابي اعتقل في بدايات العام 2013، وكان مصاباً بمرض السرطان، وجاءت وفاته صدمة كبيرة لدى الشارع الفلسطيني ولكن دون أي حراك أو محاسبة للجاني، فمرت الجريمة كما مرت سابقاتها، وتركت بذلك أثراً كبيراً على عوائل الأسرى المرضى.

أحدثت وفاة الأسير الترابي، قلقا كبيراً لدى الأسرى المرضى في مشفى سجن الرملة خصوصا أن حوادث الوفاة مرت بدون اتخاذ أي إجراءات تضمن توفير العلاج اللازم للأسرى أو تأمين الإفراج عمن يعانون من أمراض خطيرة تحتاج إلى علاج مستمر خارج أسوار السجن.

هذه الأحداث، أدت بشكل مباشر إلى خلق حالة من الإحباط لدى الأسرى المرضى في سجون الاحتلال، وحالة من الخوف من ذات المصير الذي قد يلاقونه، كما حدث مع من كان يعيش معهم في ذات الزنزانة.

الأسرى المرضى:

هناك عدة إصابات بمرض السرطان في صفوف الأسرى ، وهناك 6 أسرى مقعدين يمكثون في مشفى سجن الرملة بشكل دائم، عدا عن بقية الأسرى الذين يعانون أمراضاً مختلفة ما بين الإصابة بالسكري وارتفاع الضغط، وحديثاً ظهرت 30 حالة إصابة بارتفاع الكوليسترول في الدم والذي يؤدي في حال لم تتم الوقاية منه واتباع الحمية اللازمة والدواء إلى الإصابة بأمراض القلب،كما يوجد في سجون الاحتلال أسرى يعيشون اضطرابات نفسية زادت جراء استمرار اعتقالهم.

ومن أبرز الحالات المرضية الصعبة:

الأسير معتصم رداد

من مدينة طولكرم، والمعتقل منذ عام 2006 ومحكوم بالسجن 20 عاماً، وهو يعاني من مرض السرطان، ووضعه خطير للغاية، وبالرغم من كافة المطالبات والمناشدات بضرورة الإفراج عنه إلا إن الاحتلال يواصل احتجازه في الأسر، كما إن الأسير معتصم رداد يتنقل ما بين السجون والمشافي الاسرائيلية نتيجة وضعه الصحي المتدهور بشكل كبير.

الأسير نعيم الشوامرة

من مدينة الخليل والمعتقل منذ عام 1995 ومحكوم بالسجن المؤبد مدى الحياة، ويعاني الأسير الشوامرة وضعاً صحياً صعباً حيث يعاني من ضمور في العضلات من النوع الخطير.

الأسير خالد الشاويش

من مدينة جنين معتقل منذ عام 2007، بعد أن أطلق جنود الاحتلال النار عليه قبل اعتقاله وأصابوه برصاصات أدت إلى شلله، والأسير الشاويش يقبع ومنذ اعتقاله في مشفى الرملة على كرسي متحرك، ولا يقوى على الحركة، ويعيش الأسير خالد الشاويش حكماً بالسجن عشرة مؤبدات.

الأسير منصور موقدة

من محافظة سلفيت، والمعتقل منذ عام 2002، بعد مطاردة من قبل الاحتلال استمرت عامين كاملين، أصيب عند اعتقاله برصاصات أدت إلى إصابته بالشلل وتسببت بتقطع في الأمعاء لديه، وهو ومنذ اعتقاله يقبع عى كرسي متحرك في سجن الرملة، وحكم الاحتلال عليه بالسجن المؤبد مدى الحياة.

الأسير مراد أبو معيلق

من قطاع غزة، معتقل منذ عام 2007، ومحكوم بالسجن 22 عاماً، وهو يعاني ومنذ سنوات من الإصابة بسرطان الأمعاء وأجريت له عمليات جراحية زادت من وضعه سوءًا، والأسير أبو معيلق يواجه خطر الموت في أي لحظة نتيجة خطورة الوضع الذي يمر به.

الأسرى الأطفال:

لم يمضي يوم من أيام عام 2013 دون أن تكون هناك حالات اعتقال لأطفال فلسطينيين أعمارهم دون الثامنة عشرة على وجه الخصوص من مدينتي القدس والخليل، وتعدى ذلك الأمر عرض أكثر من شريط فيديو يوضح طرق اعتقال الأطفال الفلسطينيين وصورة الفتى الصغير الذي كان يرجو الجنود بالسماح له بتأدية امتحاناته المدرسية، ولم تشفع توسلاته لهم، بل قام الجنود باعتقاله،هذا العام بلغ عدد الأسرى الأطفال دون سن الثامنة عشرة 180 طفلا وهذا العدد لا يشمل من أفرج عنهم ويتركز وجود الأسرى الأطفال في سجن مجدو/ قسم الأشبال وسجن هشارون،ويعرض الأسرى الأطفال على محاكم عادية، وليست محاكم مختصة بالأطفال، ولا يكترث الإحتلال إطلاقاً لأعمارهم، بل يوجه لهم ذات الأحكام التي يوجهها للكبار.

ومن المهم قوله، إن الاحتلال يفتعل المشاكل مع الأطفال ليُبرر الاعتداء عليهم وضربهم، حيث يقذفهم السجانون بالكلمات النابية، وتقوم إدارة السجن كذلك بإهانة ذوي الأطفال أمام أعينهم في ساعة الزيارة، ومن أبرز صور التنكيل بالأطفال الأسرى، إن الإدارة تحتجزهم في غرف مشتركة مع أطفال اسرائيليين محكومين على قضايا جنائية؛ إمعاناً منها في تدمير أخلاقهم.

الأسرى النواب والوزراء:

بتاريخ 2006/6/29 بدأ الإحتلال الإسرائيلي بشن حملة اعتقالات طالت عددا كبيرا من النواب والوزراء.تدحرجت الحملة لتطال (51) نائبا ووزيرا تم توزيعهم على مختلف السجون في فلسطين المحتلة ووجهت لهم تهمة الإنتماء لكتلة محظورة وحكم على بعضهم لمدد طويلة والبعض الآخر حول للإعتقال الإداري وبعد انتهاء مدة الحكم أفرج عن بعضهم ليعاد اعتقالهم مرات أخرى بتحويلهم للاعتقال الإداري دون توجيه أي تهم .يقبع في سجون الإحتلال 14 عضواً من المجلس التشريعي الفلسطينين ووزير، تم اعتقال (8) منهم خلال عام 2013 والنواب المعتقلون هم: النائب حاتم قفيشة، النائب محمد جمال النتشة، النائب نزار رمضان، النائب محمد ماهر بدر، النائب أحمد عطون، النائب باسم الزعارير، النائب عبد الجابر فقها، النائب محمد أبو طير،حسن يوسف،النائب محمد اسماعيل الطل،محمود الرمحي،ياسر منصور،محمد طوطح،أحمد سعدات،مروان البرغوثي،والوزير خالد أبو عرفة.

الإنتهاكات اليومية داخل السجون:

تتعدد هذه الإنتهاكات وتتنوع بين التفتيش العاري والاقتحامات الليلية والضرب والشتم والحرمان من الزيارة وفرض عقوبات جماعية.

1. سياسة التفتيش العاري:

هي شكل من أشكال الإذلال التي يمارسها الاحتلال ضد الأسرى الفلسطينيين، والتي تعتبر منافية لجميع ما ورد في الأعراف و القوانين الدولية، حيث يتم تكبيل الأسير بالقوة وتعريته بذريعة التفتيش والبحث عن ممنوعات.

وتقوم بهذه الإجراءات، وحدات مختصة يطلق عليها أسماء عدة، منها على سبيل المثال: وحدات (النحشون ، والمتسادا ، والدرور، والهماز) وهي عبارة عن مجموعات مختصة بالسيطرة على الإنسان وتفتيشه وسلبه قدرته على الحركة.

وخلال عملية التفتيش العاري تؤخذ الملابس للفحص، ويترك الأسير عارياً وسط سخرية أفراد الشرطة، وأحيانا تتم التعرية الجماعية لعدد من الأسرى، سميت معتقلات مثل شطة وجلبوع بأبو غريب نسبة إلى سجن أبو غريب في العراق الذي شهد حالات تعرية للمعتقلين.

2. الاقتحامات الليلية:

تتولى القيام بها وحدة المتسادة بذريعة التفتيش، وتستخدم خلال ذلك الرصاص المطاطي وغاز الفلفل، والعصي الكهربائية والعادية، ويستعمل الرصاص الحي أحياناً، ويتم اقتحام الأقسام في منتصف الليل، وتكبل أيادي الأسرى إلى الخلف ويرمون على وجوههم لساعات طويلة، ويتم الاعتداء عليهم بالضرب؛ خصوصاً إذا ما قرر الأسرى المواجهة، كما حدث في نهاية شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2007 حيث قُتل الأسير محمد الأشقر في معتقل النقب الصحراوي.ويعتقد الكثير من الأسرى، إن ذلك يمثل أسلوباً لترهيبهم وتخريب أغراضهم، ويهدف إلى قمع الأقسام بالكامل وتفريغها، كما حصل في معتقلات: عسقلان ونفحة والنقب.وتقوم وحدة المتسادة كذلك بتصوير الأسرى في حالة الاقتحام، وعرض الصور في الصحف المحلية والمحطات الفضائية.

3. العقوبات الجماعية:

دأبت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على ممارسة سياسة العقوبات الجماعية بحق الأسرى، فإذا حصلت مشادة كلامية بين أسير فلسطيني وضابط إسرائيلي في السجن، قد يعاقب القسم الذي يقيم فيه ذلك الأسير، وذلك بمنع زيارة الأهل مثلاً أو فرض

الغرامات المالية التي تم تفعيلها بعد عام 2002، ليجني الشاباك المبالغ المالية على حساب الأسرى، ورغم أن القانون ينص على ضرورة استخدام تلك المبالغ لصالح الأسرى، إلا أن الشاباك يستخدمها في بناء الزنازين الإضافية وزيادة التحصينات الأمنية.وتمتد العقوبات إلى حد العزل في الزنازين، وسحب الكهربائيات بما فيها المراوح في حر الصيف، وكذا سياسة النقل المستمر، فمن الأسرى من يتم نقله كل ثلاثة أشهر ومنهم من يتم نقله كل شهر،ومن أبشع صور العقاب نقل أقسام بالكامل تحت جنح الظلام دون تمكين الأسرى من أخذ أمتعتهم بما فيها ملابسهم الخاصة.

4. الحرمان من التعليم:

في منتصف عام 2011 طلب رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو من مصلحة السجون وقف التعليم، وذلك رداً على رفض حركة حماس الإفراج عن الجندي جلعاد شاليط، وبعد إضراب الكرامة في 2012/4/17 والذي استمر لمدة 28 يوم وانتهى في 2013/5/14 اتفق الأسرى مع مصلحة السجون الاسرائيلية على العودة للتعليم، وافقت مصلحة السجون الإسرائيلية بعودة الأسرى القدامى المنتسبين، وطلبت من باقي الأسرى التوجه للمحاكم الاسرائيلية للبت في الأمر. توجه الأسرى للمحاكم، رفض الأمر من قبل هذه المحاكم واستأنف الأسرى على قرار المحكمة، ولم يتم البت في الأمر بشكل نهائي ولكن حملة يقودها حزب الليكود الاسرائيلي لرفض فتح باب الجامعات الاسرائيلية أمام الأسرى.

5. زيارات الأهالي، وسط عثرات كثيرة:

قامت سلطات الاحتلال بعد بدء انتفاضة الأقصى عام 2000، بمنع تعسفي لزيارات الأسرى من قبل ذويهم لعامين متتاليين لمعظم المناطق الفلسطينية (منطقة نابلس مُنعت لمدة أربع أعوام متتالية)، وعندما سمح بها ثانية تفاقمت المعاناة، فأصبحت رحلة الزيارة تستغرق ما يقارب العشرين ساعة من السفر والتفتيش على الحواجز وعند دخول السجن.

أما بعد أسر الجندي جلعاد شاليط، حرم أهالي قطاع غزة من رؤية أبنائهم في السجون بشكل نهائي لمدة 6 أعوام متواصلة، وبعد إضراب الكرامة في 2012/4/17 سمح للأسرى من قطاع غزة بزيارة ذويهم.

في الأسر يسمح للعائلة برؤية إبنها لمدة 45 دقيقة فقط، من خلف ألواح زجاجية سميكة، ولا يسمعون صوته إلا من خلال هواتف موضوعة على جانبي اللوح الزجاجي، عدا عن احتجاز جميع ركاب الرحلة المكونة من عدة حافلات، حتى يفرغوا كلهم من زيارة جميع الأسرى، ليغادروا السجن في ساعات متأخرة، فيصل الغالبية إلى بيوتهم عند منتصف الليل.

وتتعدد أوجه الصعوبات في قضية زيارات الأسرى، فمنها مشقة الحصول على التصاريح، وعدم السماح بها إلا للأقارب من الدرجة الأولى كالأب والأم، ولأعمار محددة فلا يسمح بزيارة أبناء

الأسير الذين هم فوق الثالثة عشرة من أعمارهم. والمنع الأمني من الزيارة مسلط على الكثيرين من الآباء والأمهات والزوجات والأبناء وبالتالي لا يستطيعون القيام بزيارة ذويهم لسنين عديدة.

هناك من يحصل على تصريح زيارة صادر عن سلطات الاحتلال، ويتكبد عناء السفر للزيارة، وبعد أن يصل إلى المعتقل، يُفاجأ بنقل الأسير الذي أتى من أجل زيارته، أو بمنعه من الزيارة لأسباب مختلفة، مثل عدم تلقي الإسم من الصليب الأحمر.

6. البوسطة:

هي طريقة من طرق تعذيب الإنسان، وصورة من صور العذاب التي ينتظرها الأسير الفلسطيني، أثناء الذهاب إلى المحكمة والتنقل بين السجون، وتتولى عملية النقل فرقة خاصة من فرق أمن سلطات الاحتلال، تسمى النحشون، ويمتاز أفراد هذه الفرقة بالغلظة والجلافة وإتقان أسوأ أساليب الإذلال، كالتفتيش أثناء عملية النقل؛ حيث يفتش الأسير عارياً حتى من جواربه عدة مرات أثناء اليوم الواحد، ويصاحب هذه العملية المذلة سيل من الشتائم يتطور أحيانا ليصل إلى الضرب المبرح، ولا يتم التفريق بين المرضى والأصحاء، وكبار السن والأطفال من الأسرى خلال هذه الممارسات العنيفة.

وفي هذه الرحلة الأليمة، يجلس الأسير في حافلة ذات مقاعد حديدية ، تلتصق هذه المقاعد ببعضها البعض لدرجة إيلامها للركب والمفاصل والظهر، ولا يستطيع الأسير الجلوس في أي وضعية مريحة؛ وذلك بسبب القيود (الكلبشات) التي توضع في اليدين والقدمين، فكلبشات اليدين مصنعه من معدن خاص، بحيث تكون اليدين في وضع مؤلم، وملتصقتان تماماً دون أدنى مجال للتحرك.

ومن طبائع وحدة النحشون الاسرائيلية، إن أفرادها يحرصون على شد الكلبشات لتطوق المعصم والكاحل بشكل كامل، حيث يحتقن الدم في الأعضاء المقيدة لساعات طويلة، ويجلس الأسير بهذه الوضعية المرهقة داخل الشاحنة المغلقة النوافذ، إلا من فتحاتٍ صغيرة جداً لا تكاد تكفي للتنفس.

وخلال هذه الرحلة، يمنع من الذهاب إلى الحمام أو قضاء الحاجة، ويجبر الأسرى عملياً إما على كبت أنفسهم لفترة طويلة جداً، وفي بعض الأحيان قد يتعرض الأسير للضرب إذا طلب الذهاب إلى الحمام أو حتى لمجرد الكلام.

وتتواصل هذه الرحلة حتى ينزل الأسير إلى ما يسمى بالمعبار، وهي غرف انتظار مؤقتة، يقضي فيها الأسير يومين أو ثلاثة قبل محاكمته وبعدها، وتمتاز هذه المعابر بأنها لا تصلح للإقامة البشرية، وهي تشبه علب السردين، فالغرفة التي لا تكاد تتسع لأربعة أشخاص، ورغم ذلك وضع الاحتلال فيها خمسة عشر أو عشرين شخصاً، وإذا كنت من سجون الجنوب ومحكمتك في سالم في أقصى الشمال أو في عوفر في الوسط تضطر لقضاء ما بين ثمانية إلى عشرة أيام في المعبار.

ويشتهر بين الأسرى اسم معبار الرملة الذي يتعوذ منه الجميع، وإذا ما ذهب الأسير إلى المحكمة هناك سيضطر بشكلٍ أو بآخر للمكوث في هذا المعبار، غرف هذا المعبار قاتمة مظلمة شديدة البرودة شتاءً عالية الحرارة صيفاً. الطعام سيء إلى درجة أن الدواب لا تكاد تستسيغه، ويجبر الأسرى على تناوله رغم قذارته.

ثم يصل الأسير إلى المحكمة بعد هذه المعاناة المتصلة، ليمكث ساعات طويلة مقيد اليدين والقدمين في مخادع انتظار إسمنتية (تسمى بالعبرية الامتناة)، وتعني غرفة انتظار. هذه المساحات تسمى زوراً بالغرف، إذا أنها اقرب ما تكون إلى القبور؛ حيث لا تتجاوز مساحتها مترين في متر ونصف المتر.

يوضع داخل الغرفة الواحدة، من عشرين إلى خمسة وعشرين أسيراً، يضطرون للوقوف على مدى ساعات دوام المحكمة، أي من الصباح الباكر حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، ويقوم على حراسة هذه الغرف أفراد وحدة النحشون المذكورين سابقاً؛ الذين يمنعون الأسرى من الذهاب إلى الحمام أو حتى للصلاة.

7. المحكمة:

يتم اقتياد الأسرى إلى المحكمة، وهناك يُمنعون من الحديث إلى ذويهم أو حتى مجرد الإشارة إليهم، وفي بعض الأحيان، يُجبر الأسرى على خفض رؤوسهم وعدم النظر إلى ذويهم؛ بحجة الأمن، ويعتدي أفراد النحشون على الأسرى وذويهم في حالة تبادلهم الكلمات أو مجرد الإشارات.

هذا بالنسبة إلى الأسرى الذين يذهبون إلى المحاكم وهم موقوفون، أما الأسرى الذين يمكثون في غرف الانتظار (المعبار) دون محاكم، فيقال لهم في النهاية أن المدعى العام غير موجود، أو أن القاضي غير جاهز، أو إنهم خاضوا هذه الرحلة المريرة والمعاناة المتصلة بمجرد الخطأ؛ أي أنهم أُحضروا خطأً إلى المحكمة، وتستمر هذه المعاناة بالنسبة للأسرى الموقوفين سنوات عديدة أحيانا حتى تصدر بحقهم الأحكام.

8. إشعاعات خطيرة داخل السجون:

ثبت حديثاً بموجب شهادات العديد من الأسرى استخدام إدارة السجون أجهزة تعمل على إصدار إشعاعات خطيرة وضارة وتسبب على المدى البعيد الإصابة بأمراض خطيرة كالسرطان،يقوم الإحتلال بوضع تلك الأجهزة التي تصدر الإشعاعات بحجة البحث عن أجهزة الهواتف في غرف الأسرى.

9. الاعتقال الإداري:

هو شكل من أشكال الإعتقالات التعسفية التي لا تستند إلى أي دليل ويتخذ قرار الإعتقال بناء على قناعات ضابط المنطقة وتحت ذرائع أمنية سرية كفيلة بزج الأسير لفترات طويلة دون أي تهمة واضحة،ولا يوجد أي كيان في العالم يتعامل مع هذا النوع من الإعتقالات سوى الإحتلال الاسرائيلي.

يعود تاريخ هذا الإجراء التعسفي (الاعتقال الإداري) إلى فترة الانتداب البريطاني، الذي ورثت منه سلطات الاحتلال الاسرائيلية الكثير من وسائل القمع والتنكيل ضد الفلسطينيين، وقامت بتطبيق هذا الإجراء الظالم منذ عقد السبعينيات في حالات محدودة، ثم تصاعدت الوتيرة في عقد الثمانينيات، لتطال العشرات من الفلسطينيين.

وبعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، ارتفع مؤشر الاعتقال الإداري ارتفاعاً حاداً، ليسجل في قوائمه الآلاف من المعتقلين بدون مبررات واضحة، ولم تعد دوائر صنع القرار لدى سلطات الاحتلال تكتفي بستة أشهر، وهي المدة المفترضة للاعتقال الإداري، بل خرجت بقرار يسمح للجهات المعنية بتجديد الاعتقال الإداري لأكثر من مرة.

خفت وتيرة هذا النوع من الاعتقالات بعد عام 1998، إلى أن وصل عدد المعتقلين الإداريين عام 2000 في سجن مجدو الى 7 معتقلين فقط. ولكن ما إن بدأت أحداث انتفاضة الأقصى

في أواخر أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، حتى عادت هذه السياسة الجائرة لتطفو على السطح من جديد، وليبلغ عدد الأسرى الإداريين منذ ذلك الحين في بعض الأحيان إلى ما يقارب 1500 معتقل، أمضى بعضهم 5 سنوات كاملة قبل الإفراج عنهم، وتشير الإحصائيات الأخيرة أن عدد الرازحين تحت وطأة هذا الإجراء يقدر بحوالي 147 أسير موزعين على سجون النقب ومجدو وعوفر.

لم يعد الأمر يتوقف عند قرار الاعتقال الأول، فقد يتم التمديد لمرة أو مرتين أو لما يزيد عن عشر مرات، فهناك من أمضى أكثر من 5 سنوات في الاعتقال الإداري عبر تمديدات متكررة، ومن الأمثلة على ذلك الأسرى: أحمد قطامش، مازن النتشة، النائب عبد الجابر فقها، النائب حاتم قفيشة والذين أمضوا عشرات السنوات في الاعتقال الإداري.

يهدف هذا النوع من أنواع الاعتقالات لاستنزاف طاقات الأسرى المحررين من خلال إعادة اعتقالهم بعد وقت قصير من الإفراج عنهم وتحويلهم للاعتقال الإداري ، فجميع المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال هم أسرى محررين أمضو سنوات طويلة تحت هذا النوع من الاعتقالات.

يشكل هذا النوع من الاعتقال ضغطاً نفسياً على الأسرى وذويهم، فعندما يمكث الأسير في السجن ولا يعلم تاريخ الإفراج الحقيقي عنه، يُعطى تواريخ وهمية بالإفراج عنه، بعد ثلاثة أشهر أو ستة أشهر مثلاً؛ فيبقى الأسير وأسرته في حالة ترقبٍ حذر، فإذا ما جاءت اللحظة الحاسمة وقبل الإفراج المفترض بدقائق، يأتي الخبر الصاعق بتمديد الاعتقال لأربعة أو خمسة أشهر جديدة.

يعتبر الاعتقال الإداري أيضاً، أسلوب يهدف إلى تعذيب الفرد والنيل من روحه ومعنوياته، فهو يركز على شل نمو المجتمع، خاصة إذا علمنا أنه يستهدف في الغالبية العظمى النخب الاجتماعية، كرجال السياسة وأعضاء المجلس التشريعي وناشطي العمل الاجتماعي، والعلماء والأكاديميين، وصولاً إلى أعضاء مجالس البلديات والنوادي والهيئات المحلية، إلى طلاب الجامعات ومعلمي المدارس والأطباء والمهندسين، وغيرهم. فالاعتقال الإداري في جوهره، أسلوب يهدف إلى شل إمكانيات نمو المجتمع عبر حرمانه من الكفاءات والنخب التي تعتبر لبنة أساسية في حياة الشعوب ونهضتها، وهذا يوضح السبب الحقيقي وراء استهداف هؤلاء.

الإضراب عن الطعام:

تمكنت الحركة الفلسطينية الأسيرة، من فرض بعض الشروط لتحسين ظروفها وحياتها داخل الأسر، من خلال الإضراب عن الطعام، والانتصار الكبير الذي حققته بتاريخ 2012/5/14 في إضراب الكرامة الذي استمر لمدة 28 يوماً في تحسين ظروف الحياة، وإنهاء عزل جميع الأسرى، تنكرت مصلحة السجون الاسرائيلية لجزء من الاتفاق وأبقت على الأسير ضرار أبو سيسي، من قطاع غزة، في العزل الانفرادي، وكذلك الأسير عوض الله الصعيدي، بحجة أن جهاز (الشاباك) رفض إخراجهما من العزل، الأمر الذي دفع الأسير عوض الصعيدي للإضراب بمفرده حتى خرج من العزل، كما دخل الأسير المهندس ضرار أبو سيسي الإضراب عن الطعام بمساندة الأسرى وانتهى بخروجه، وبذلك تكون السجون الاسرائيلية خالية من أي أسير فلسطيني معزول بقرار من الشاباك الإسرائيلي، وهي سابقة لم تتكرر منذ إضراب عام 1992.

الإضرابات الفردية والنخبوية:

لم تعهد الحركة الفلسطينية الأسيرة في السابق، تجارب إضرابات فردية لفترات طويلة كالتي شهدناها خلال العامين الماضيين من أجل انتزاع الحرية، وقد كانت هذه الإضرابات :

إضرابات ضد إعادة الاعتقال:

خاض ثلاثة أسرى فلسطينيين إضرابات فردية عن الطعام، ولفترات طويلة، احتجاجاً على إعادة اعتقالهم، كالأسير سامر العيساوي، والأسير أيمن الشراونة، والأسير أيمن أبو داوود، وجميعهم أسرى محررين أفرج عنهم في صفقة وفاء الأحرار، وكان إضرابهم بسب إعادة اعتقالهم وإصرار الاحتلال على إعادة الأحكام السابقة المتبقية لهم،خاض هؤلاء الأسرى إضرابات طويلة المدى، أدت في نهاية المطاف إلى الإفراج عن الأسير سامر العيساوي، وإبعاد الأسيرين أيمن الشراونة وأيمن أبو داود إلى قطاع غزة.

إضراب المعتقلين الإداريين وخطواتهم:

خاض عدد من الأسرى الفلسطينيين خلال العام 2013 إضرابات فردية عن الطعام، وكان من أبرزهم الأسرى: طارق قعدان، جعفر عز الدين، يوسف شعبان، والأخوين إياد ومحمد عاصي، والشقيقين وإسلام ومحمد بدر.

كما قرر المعتقلون الإداريون في سجون الاحتلال، البدء بخطوات احتجاجية ضد الاعتقال الإداري، وبدأت خطواتهم بمقاطعة المحاكم الاسرائيلية بتاريخ 2013/10/25، في خطوة تعبر عن عدم الاعتراف بشرعية هذه المحاكم ومن ثم قام الأسرى بمقاطعة عيادات السجن التي لا تقدم العلاج اللازم لهم، وبعد ذلك بدأت خطوات أخرى جديدة تمثلت بإضراب يوم واحد عن الطعام من بداية شهر نوفمبر وحتى 12/10 /2013 وتم تعليق الخطوات الإحتجاجية بتاريخ 2013/12/17 وإعطاء مصلحة السجون الإسرائيلية فرصة حتى 2014/01/01 للرد على المقترحات لإنهاء الاعتقال الاداري وعدم التجديد للمعتقلين.

الإطار القانوني :

إضافة لمختلف الإتفاقيات الدولية التي نصت على حقوق الإنسان في كل زمان ومكان جاءت اتفاقيات جنيف لعام 1949م لتؤكد على هذه الحقوق وتفصلها زمن الحرب والإحتلال ومن أهم حقوق الأسرى التي نصت عليها اتفاقية جنيف الرابعة:

1. حق الأسير في صون كرامته و حريته الإنسانية و معاملته معاملة إنسانية غير حاطة بالكرامة(م3).
2. حق الأسير في السلامة البدنة والنفسية وضمان عدم تعرضة للتعذيب أو تعرض أشخاص على صلة به للتعذيب لانتزاع معلومات (م31).
3. حق الأسير في الدفاع عن نفسه أو توكيل من يدافع عنه و حقه في الإطلاع على التهم المسندة إليه(م74,73,72,71) .
4. حق الأسير في المحاكمة العادلة و النزيهة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً (م66 ،71 ،72 ،73 ،74) .
5. حق الأسير في زيارة دورية وروتينية لذويه مرتين شهرياً (م 116) .
6. حق الأسير في الحصول على الغذاء المناسب و الملائم و الصحي (م89).
7. حق الأسير في الحصول على مياه تكون صالحة للشرب و الإستعمال (م 89) .
8. حق الأسير في التواصل مع العالم الخارجي من خلال ارسال و تلقي الرسائل (م108,107).
9. حق الأسير في مواصلة تعليمه الجامعي و الثانوي (م 94).
10. حق الأسير في الحصول على ملابس مرتين في السنة مرة في الشتاء و مرة في الصيف (م90).
11. حق الأسير في التريض في الهواء الطلق ثلاث ساعات يومياً .
12. حق الأسير في ممارسة شعائره الدينية و ممارسة الرياضة في أماكن مخصصة داخل السجن(م86,93) .
13. حق الأسير في الحصول على العلاج و أن تجرى له فحوصات دورية و بانتظام مرة كل سنة (م91,90).

14. حق الأسير في التنقل بين السجن و المحكمة في سيارة مخصصة ومجهزة وفق الاتفاقيات الدولية و أن تكون مناسبة للنقل الأدمي (م 127).
15. حق الأسير في الإضراب لتلبية مطالبه .
16. حق الأسير أن يجتمع مع أفراد أسرته أو أخوته أذا كانوا معتقلين في غرفة واحدة و سجن واحد (م82).
17. حق الأسير في عدم عزله مع جنائيين أخرين وخاصة من اصحاب السوابق(م 125,124) .
18. حقه في إطلاق سراحه بعد انتهاء محكوميته وحقه في إطلاق سراحه في أي اتفاقية مع سلطات بلده (م134,132).
19. حقه في العودة الى بيته وعدم إبعاده (م 132,49).
20. حق الأسير في الحصول على المخصصات المالية اللازمة للتمكن من شراء أغذية وأشياء أخرى.
21. حق الأسير في قضاء عقوبته في سجون البلد المحتل و عدم نقله الى سجون داخل دولة الاحتلال (م76) .
22. حق الأسير في إعداد أطعمته بنفسه .
23. حق الأسير عدم سحب احتياجاته الشخصية أو مصادرتها (م 97) .

خلاصة وتوصيات :

1. أمام سياسة الإعتقال ونتائجها الكارثية على الشعب الفلسطيني لم يقم المجتمع الدولي بما يلزم لوقف هذه السياسة في ظل ما يسمى مفاوضات السلام السرية والعلنية بل إن قوات الإحتلال في كل استحقاق تفاوضي يقضي بالإفراج عن عدد من الأسرى تقوم بشن حملة اعتقالات عشوائية.

2. أمام سياسة الإعتقال وعلى الرغم من امتلاك السلطة ستة أجهزة أمنية فإنها تقف عاجزة عن وضع حد للإقتحامات المتكررة من قبل قوات الإحتلال للمدن الفلسطينية واعتقال الفلسطينيين بل إن السلطة تتمتع بعلاقات أمنية وطيدة مع نظيرتها الإسرائيلية وتقوم بنفس الدور حيث بناء على معلومات مشتركة تتبادل قوات أمن السلطة وقوات الإحتلال ملفات المواطنين الفلسطينيين.

3. الأسرى الفلسطينيون في سجون الإحتلال يعانون من انتهاكات يومية من قبل إدارة السجون والحرمان من الحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف وهذا يتطلب العمل الجاد على مستوى الأمم المتحدة لتوفير الحماية اللازمة لهم.

4. لا بد من السعي لدى الأمم المتحدة ومن أجل التمهيد لإطلاق سراح كافة الأسرى وتخليصهم من من الموت البطيء الحصول على اعتراف بأن الأسرى في السجون الإسرائيلية هم أسرى حرب.

5. على الأمم المتحدة تشكيل لجنة تقصي حقائق لزيارة السجون الإسرائيلية والإطلاع على ظروف حياة الأسرى وما يتعرضون له من انتهاكات يومية والعمل على تحسين ظروف معيشتهم ووقف هذه الإنتهاكات.